إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/159
للنشر الفوري
٧ إبريل ٢٠١٦

خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى الأردن

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى عمّان بقيادة السيد مارتن سريسولا في الفترة من ٢٧ مارس إلى ٤ إبريل لاستعراض آخر التطورات الاقتصادية منذ زيارة الصندوق الأخيرة في شهر نوفمبر ٢٠١٥، ولعقد المناقشات مع السلطات الأردنية بشأن سياساتها الاقتصادية والإصلاحات المزمعة التي قد تشكل جزءا من برنامج يدعمه الصندوق.

وفي ختام الزيارة أدلى السيد سريسولا بالبيان التالي:

"هذه هي أول مرة أزور فيها الأردن بصفتي رئيسا جديدا لبعثة الصندوق ويسرني أن أعرب عن امتناني للسلطات الأردنية على كرم الضيافة والمناقشات المثمرة. وقد التقى فريق الصندوق بدولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور، ومعالي وزير المالية السيد عمر ملحس، ومعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي، ومعالي وزير التخطيط المهندس عماد فاخوري، ولفيف آخر من كبار المسؤولين الحكوميين. كذلك اجتمع فريق الصندوق بأعضاء البرلمان وممثلي القطاعين المصرفي والخاص، ومجتمع المانحين. وقد ركزت المناقشات على آخر التطورات الاقتصادية وسياسة الحكومة الاقتصادية وجدول أعمالها للإصلاحات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة.

"واصل اقتصاد الأردن أداءه الإيجابي على الرغم من البيئة الإقليمية الصعبة. فلا تزال الصراعات الدائرة في العراق وسوريا تؤثر سلبا على التصدير والسياحة والأداء الاقتصادي الكلي. وقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢,٤% في ٢٠١٥، بينما بلغ التضخم –٠,٩%، نتيجة انخفاض الأسعار المرتبطة بالغذاء والوقود، مع استقرار معدل التضخم الأساسي عند ٢%. وبلغ عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) في عام ٢٠١٥ نسبة قدرها ١١,٧% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعزى إلى استمرار الضعف في قطاعي التصدير والسياحة. ولا تزال الاحتياطيات الدولية كافية. وعلى الرغم من أسعار النفط المنخفضة،

فقد تسبب بعض انحرافات الإيرادات عن مسارها المحدد وبعض النفقات غير المتكررة مع نهاية السنة في ارتفاع عجز الحكومة الأولي (باستثناء المنح والتحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه) ليصل إلى ٥,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة قدرها ٤,٥% في عام ٢٠١٤. ومع استمرار شركة الكهرباء الوطنية (نبكو) في التقدم المطرد نحو التوازن التشغيلي، بلغ العجز المجمع للحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية ٦,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، متجاوزا نسبة العجز المتوقع وقدره ٣,٥% بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني. ونتيجة لذلك بلغ إجمالي وصافي الدين العام الحكومي في نهاية ٢٠١٥ نسبة قدرها ٩٣,٤% و٨٥,٨%، على التوالي. وفي عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يتراوح نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين ٢,٥–٣%، بدعم من أسعار النفط المنخفضة وبعض الارتداد الإيجابي في الثقة المرتبط بتنفيذ السياسات بموجب "وثيقة الإطار الشمولي وخطة الاستجابة الأردنية". غير أن هناك بعض مخاطر التطورات السلبية نتيجة الانعكاسات الإقليمية لانخفاض أسعار النفط على تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي في الأردن، بينما يمكن أن يؤدي التيسير المتوقع لمتطلبات الاتحاد الأوروبي بشأن قواعد المنشأ إلى إعطاء دفعة للتصدير والنمو والتوظيف في المستقبل. ومن المتوقع أن يتراوح التضخم بين ١–١,٥%، مع استقرار أسعار الوقود.

"وبالنسبة للسياسات والإصلاحات في عام ٢٠١٦ وما بعده، ركزت المناقشات على كيفية الاستمرار في تحقيق التوازن الدقيق بين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الديون، مع ضرورة تنفيذ السياسات والإصلاحات لدعم النمو الاقتصادي وتشجيع توظيف العمالة في سياق اقتصادي وإقليمي صعب. وقد ناقش فريق الصندوق والسلطات الأردنية الاحتمالات المتاحة للسياسات والإصلاحات في عدة مجالات مثل سياسة المالية العامة، وإدارة الدين، والطاقة، وإمكانية الحصول على الائتمان، والقطاع المالي، إلى جانب بيئة الأعمال. وركزت المناقشات أيضا على احتمالات توفير تمويل إضافي (شاملا المنح) من الجهات المانحة والمنظمات المالية الدولية بمقتضى "وثيقة الإطار الشمولي وخطة الاستجابة الأردنية" وكيفية اتساق هذا التمويل الإضافي ضمن الإطار الاقتصادي الكلي الشامل الذي يحافظ على مستويات الدين التي يمكن الاستمرار في تحملها.

"ومن المتوقع مواصلة المناقشات أثناء اجتماعات الربيع في واشنطن العاصمة، ومن المنتظر عودة فريق الصندوق إلى عمّان في شهر مايو المقبل لمواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية الشاملة في إطار برنامج يدعمه الصندوق".